كانت المنظمة تختلف مع كثير من العرب، ولكن معظم هذه الخلافات بقيت في إطار التعاطف الاخوي. وفي هذا الموضوع كانت هناك أشياء أساسية معيّنة نلتزم بها. ولهذا، عندما قالت المنظمة انها تريد التوصّل الى تسوية بناء على القرارات الدولية شاطرتها الدول العربية الاخرى هذا الرأي، وانطوى هذا على تبنّي موقف جديد وهو ان فلسطين تضمّ العرب والاسرائيليين معاً.

• إذن كان هناك قبول بمكانة اسرائيل في المنطقة؟

○ أنا أتحدث عن الكيفية التي ينظر بها الفلسطينيون الى الامور. وبالطبع مصر أيضاً. فقبول قرارات الامم المتحدة يعني ان العرب يوافقون، بحكم الامر الواقع، على أن الاسرائيليين والعرب لهم مكانهم في فلسطين.

• من التنازلات التي قدمتم في مدريد، الموافقة على عدم وجود ربط رسمي بين مسارات التفاوض المختلفة ـ بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين. لكنكم تشيرون الى ان هناك ربطاً غير رسمي ؟

○ لا، الربط رسمي. فقبل أيام قليلة اجتمعنا في دمشق. (اجتماعات وزراء الخارجية العرب). ومثل هذه الاجتماعات بيننا تجرى بصورة منتظمة، وأحياناً على أساس يومي، تبعاً للحاجة ولما ترى الوفود أنه ضروري.

• إذن هذا هو في رايكم حيث يحدث الربط ؟

○ لم يقترح احد خلاف ذلك. قبل قليل تحدثت عن سلام «يقف على قدميه الخاصتين». بالطبع، يجب ان يقف على قدميه لأنه لا يمكن ان يقف على رأسه. وبالطبع، ستقف الاتفاقيات الثنائية على قدميها. وهذا لا يبطل وجود الأمة العربية. ليس هناك تناقض هنا. فعندما تتفاوض الوفود العربية في قضايا معيّنة أو مشكلات محلية سيتوصل كل منها، في نهاية المطاف، الى اتفاق ثنائي مع اسرائيل ـ عندما نتوصل في نهاية الامر الى اتفاق سلام. وفي النهاية، سيكون هناك عدد من الاتفاقيات الثنائية. لكن هذا لن يؤثر في التراث التقليدي لجميع الاطراف المعنيّة. فهناك أقطار بشخصية دستورية خاصة. وهناك مواضيع ذات اهتمام خاص لكل حكومة. ولكن ليس لأية دولة عربية الحق في انتهاك مصالح أية دولة أخرى. وبالنسبة الى هذه النقطة ليس هناك أي سوء تفاهم بين العرب. خذ مثلاً اتفاقيات فصل القوات (بعد حرب العام ١٩٧٣)؛ اذ ان مصر توصلت الى اتفاق على ذلك ثمّ توصلنا نحن بعد ذلك. فنحن لم نكن راضين كثيراً عن اتفاق مصر لأنه تمّ تحت ضغط الحرب، كما ان اتفاقيتينا لم تكونا متماثلتين تماماً. لم تكونا نسخة طبق الاصل عن بعضهما البعض.

• تقولون ان هذا هو ما يمكن ان يحدث في عملية السلام ؟

○ ليس بالضرورة. كنت أتحدث عن فصل القوات. فقد كان ذلك نوعاً من الهدنة. أمّا الآن فنحن نتحدث عن السلام. فإذا كان كل واحد يعترف بأن السلام يجب ان يكون شاملاً، فان القواعد الاساسية في كل حالة ستكون متشابهة. ولكن، كما قلت، فان هذا سيكون متروكاً لكل دولة لتطبيقها فردياً: لسوريا، لبنان، الاردن والفلسطينيين. اذ اننا جميعاً دخلنا عملية السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينطبقان على الجميع، ولكن نمط العمل قد يكون مختلفاً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على منظمة التحرير [الفلسطينية]. اذ ان الاتفاق الذي تتفاوض عليه يهدف الى اقامة نظام من الحكم الذاتي كخطوة أولى. وفي المحادثات التمهيدية مع الاميركيين، وافق الفلسطينيون على مرحلة أولى من الحكم الذاتي للضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة قبل الانتقال الى تقرير الوضعية النهائية لهذه الاراضي خلال مدة قصوى هي خمس سنوات.

• هل تريدون القول ان سوريا ربما تتوصل الى اتفاق مع اسرائيل قبل ان يتقرر الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟

○ لقد قبل العرب انه يجب ان يكون هناك اتفاق اولاً على الحكم الذاتي الفلسطيني، ولكن يجب ان ترتبط المرحلة الاولى بالوضعية النهائية للاراضي المحتلة، ويجب ان يقع كل شيء يجري تطبيقه ضمن إطار قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢. ولا داعي للقول ان الدول الاخرى ليس عليها ان تمرّ في مرحلة حكم ذاتي. فاسرائيل لا تعرض حكماً ذاتياً على سوريا أو على جنوب لبنان.

• اذن هناك تفاوت بين جداول المواعيد للمسارات المختلفة ؟

○ نعم، ولكن حتى هذا سيتم الاتفاق عليه بين العرب أنفسهم. فالمهم هو ان نكون متأكدين، بصورة مطلقة، من ان العملية بكاملها تهدف الى تحقيق سلام شامل.